



۵ - ۴
بازرسی شده

بازدید شد
۱۳۸۴

۱۱۲۸۱ - ۱۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تجرید سلسله های ایران در سده های ۲ و ۳
مؤلف: درویش ازبک میرزا احمد علی

موضوع: تاریخ - فلسفه - ۱۳۸۸



شماره ثبت کتاب

۷۷۷۹۴

۱۰۶۸۷

خطی «فهرست شده»
۱۰۶۸۷

١١٢٨١

بسم الله الرحمن الرحيم
 القسم الثاني في الطبيعيات وهو مرتبة على ثلثة فنون العلم الأول
 فيما يعلم الاجسام وهو مشتمل على فنون **الفصل الاول**
 في ابطال فخر الذرة لا يخرج في فلو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون
 الوسط ما يقع من قدها الطرفيين لا يكون لا يسيل في الثاني لانه لو لم يكن
 ما يقع لكنت الاجزاء متداخلة فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا
 الوسط والطرف متوقفين كونه ما يقع من تلاقيهما فانه يلازم احد
 الطرفين غير ما يلازم الطرف الاخر فينقسم ولا يلازم فرضنا
 جزواً على طبع جزئين فاما ان يلازم واحدا منها او مجموعهما او كل واحد
 منهما شيئا والاول محج والام لم يكن على الملتصق ففتعين احد القسمين
 الاخرين فيلزم الانفصام لاجل **فصل**
 في اثبات الهيولى كل جسم فهو مركب من جزئين يكمل احدهما الثاني
 يستحق الحجز بمساحة الحال مودة وبرائة ان بعض الاجسام القابلة
 للانفكاك مثل الماء والنايك ان يكون في نفسه متصلا واحداً وان لا يلازم
 بلز الذرة لا يخرج ويلازم من هذا اثبات الهيولى للجسام كلها لانه
 ذلك المتصل بالانفصال فالعقل للانفصال اما ان يكون هو المقدر
 او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى هو لا يسيل في الاول والثاني
 والاول لا يلازم اتصال الانفصال في حالة واحدة لانه العاين يجب
 وجوده مع التصور ففتعين ان يكون العاين معنى هو وهو المعنى من الهيولى
 واثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الجسم

خلي في مرتبة شد
٤٨٧

كلها مركبة من الهيولى والصورة لانه الطبيعة المقاربة اما ان يكون
 بذاتها غنية عن الحجز او لم يكن والاول محج والاول استحال قولها في الحجز
 لانه الغني بذاته عن الشر استحال قولها فيه فتعين ان تقارن في الحجز
 فكل جسم مركب من الهيولى والصورة **فصل** في ان الصورة
 لا يخرج عن الهيولى لانها لو وجدت بذاتها دون قولها في الهيولى فاما ان يكون
 تشابهية او غير تشابهية لا يسيل في الثاني لانه الاجسام كلها تشابهية والاول
 لا يمكن ان يخرج من مبداء واحد امتدادا وان على نفس واحد كانها ساق شئت
 فكذلك كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدك غير النهاية لا يمكن بينهما
 بعد غير تشابهية كونه محصورا بين حاصرين متقف واما بيان انه لا يسيل في
 القسم الاول فلانها لو كانت تشابهية لا يحاط بها حد واحد او حد واحد
 فتكون تشاكله لان الشكل هو الهيئة التي اصل من احاطة الحد والحدود
 بالمقدار فذلك الشكل اما ان يكون الجسمية وهو محج والاول كانت الاجسام
 كلها متشاكله بشكل واحد او بسبب لازم الجسمية لانه سبب عرض
 لها وهو ابيض واما لا يمكن زواله فامكن ان يتشاكل الصورة بشكل الا
 فتكون قابلة للانفصال وكل يعقل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة
 كما مر فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقاربة للهيولى **فصل**
 في ان الهيولى لا يخرج عن الصورة ايضا لانها لو تجردت عن الصورة
 فاما ان يكون ذات وضع او لا يكون لا يسيل في الكل واحد من القسمين
 فلا يسيل في تجردا عن الصورة اما انها لا يسيل في الاول فلانها حينئذ
 اما ان تقسم او لا تقسم لا يسيل في الثاني لانه كلما له وضع فهو منقسم

وهو محال

على ما مر في نفي الجزر ولا يسيل في الاول لا تفتح اما ان تنقسم من جهة واحدة
 فتكون خطا او من جهتين فتكون سطحيا او في ثلث جهات فتكون جسما
 وكل واحد منها باطل اما ان لا يجوز ان يكون خطا فلا وجود للخط ان يستقل
 في لا زادا انتهى الطريق السطحي المستقيم الاصله فاما ان يحجب ثلثيها او
 يحجب لا حازان لا يجوز والارزم تداعل الخطوط و هو في كل خطين مجموعهما
 اعظم من الواحد ممتد ولا يجازان كحجبه ان لا تنقسم لخطين جهتين لانه
 ما يلازم احدهما غير ما يلازم الاخر و هو في واما انها لا يجوز ان يكون سطحيا فلا
 لو كانت سطحيا فاذا انتهى الطريق الجسديين فاما ان يحجب ثلثيها او لا يحجب
 واحد منها بطبق ما مر في الخط واما انها لا يجوز ان يكون جسما فلا ثباتها
 لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيئتين والصورة ممتد لما مر واما
 انها لا يسيل في الثانية فلا ثباتها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقتربت
 بها الصورة للجسم فاما ان لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع
 الاحياز او يحصل في بعض الاحياز دون البعض والاول والثاني
 محالان بالبهديته والثالث ايضا محال لانه حصولها في كل واحد من
 الاحياز يمكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون البعض يلزم الترجيح
 بلا مرجع و هو في ولا يلزم عند الماء اذا انقلب صراة في العكس
 صار اقل في موضع لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون
 ترجيحا بلا مرجع فضلا في اثبات الصورة النوعية
 اعلم ان لكل واحد من الاجسام صورة اخرى غير صورة الجسم لانه
 اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون البعض اما ان يكون

للجسم

خلى في نسخة
 ٨٧

للجسم العامة والصورة اخرى لا يسيل في الاول واما لا تشرك الاجسام
 كلهما في ذلك فتعريف الثاني وهو المعنى اعلم ان الهيئتين
 ليست على الصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة
 والعلة الفاعلة للشيء يجب ان يكون موجودة قبل الصورة ايضا ليست
 علة للهيئتين لان الصورة التي يوجد بها الشكل او بالشكل والشكل لا يوجد
 قبل الهيئتين فلو كانت الصورة علة لوجود الهيئتين لكانت متقدمة على
 الشكل ممتد فان وجود كل واحد منهما عن سبب منفصل وليست
 الهيئتين علة من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل
 بدون الصورة وايضا ليست الصورة علة عن الهيئتين من كل الوجوه
 لما بينا انها لا يوجد بدون الشكل فالهيئتين في الصورة في بقاها
 والصورة فيبقوا الهيئتين فيشكلها فخصر
 في المكان وهو ما للقاء والسطح الباطن عن الجسم والسطح الخارج
 الظاهر للجسم المحيى والاول باطن فتعريف الثاني وانما قلنا ان الاول يعطى
 لانه لو كان خطا فاما ان يكون لشيء محضا او بعد اجزاء عن المادة لا يسيل
 في الاول لانه يكون غلا اقل من غلا فان الخطا بين الجدارين اقل من الخطا
 بين المدينين وما قبل الزيادة والنقصان استحالة ان يكون لشيء
 محضا ولا يسيل في الثانية لانه لا يوجد البعير داعي الهيئتين كان بذات غنيتها
 عن المحل في استحالة اقتراذه به فهو فضل في الجسم
 كل جسم في حيز طبيعي لانه لو فرضنا عدم القوا سره كان في حيزه وذلك
 لانه انما ان يستحقه لذاته او لخاصة لا يسيل في الثانية لانه قد فرضنا

عدم القواسم فحين الاول وهو المظن فاذا لما يتحقق لظنة الطبيعة
وهو المظن ولا يجوز ان يكون جسم ما غير ان طبيعيا لانه لو كان
لغير ان طبيعيا فاذا حصل في احد هما فاما ان يطلب الشئ
اولا فان طلب الشئ يلزم ان لا يكون لغير الاول الذي حصل فيه
طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا حيث وان لم يكن طالبا للشئ يلزم
ان لا يكون لغير الشئ طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا **مفصل**
في الشكل كل جسم فانه شكل طبيعي لان كل جسم شئ وكل شئ
فهو شكل وكل شكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان
كل جسم فهو شئ فلما تروا ان كل شئ فله شكل فلانه يحيط به
حد واحد او وحدون فيكون شكلا وانما قلنا ان كل شكل فله شكل
طبيعي لانه لو فرضنا ارتفاع القواسم لكان شكل ذلك الشكل اما
ان يكون طبيعيا او قاسرا لا بسبل الا اننا قد فرضنا عدم القواسم
فاذن هو من طبيع وهو المظن **مفصل** في الحركة
والسكون اما الحركة فهي لان من القوة لا الفعل بسبل التدرج
واما السكون فهو عدم الحركة فاما من شئ ان يتحرك في كل متحرك فله حركه
هو غير جسمية اذ لو تحرك الجسم لما هو جسم لكان كل جسم متحركا
والشئ كما ذكرنا في مقدمه شئ ثم الحركة على اربعة اقسام حركه في الكرم
كالمنوال والذو لور وحركه في الكيف كتحريك الماء وتبرده مع تغير
الصورة ونسحق هذا الحركة استحال او حركه في الابن وهي انتقال
الجسم من مكان الى مكان اخرى بسبل التدرج ونسحق حركه

خطي في
87

في الوضع وهي ان يكون الجسم المتحرك حركته الاستدارة فان
اجزائه بيان اجزائه وان كان يلزم كل مكانه فاختلاف
نسبة اجزائه للاجزاء مكانه التدرج ونقول ايض الحركه الطبيعية
او قسرية او ارادية لان القوة المتحركة اما ان يكون مستفاد من
خارج اولا يكون فان لم يكن مستفاد من خارج فاما ان يكون
لها شعور ولا يكون فان كان لها شعور فهي الحركه الارادية وان
لم يكن لها شعور فهي الحركه الطبيعية وان كان مستفاد من خارج
فهي الحركه القسرية **فصل** في الزمان اذا فرضنا حركه في
في مسافة مقدار من السرعة المعينة واهتدات معها حركه اخرى ابطا منها
واقفنا في الازمان والترك وحدت البصيرة فاطقة ان في السرعة والسرعة
تخالفة اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ السرعة وتركتها ان
قطع مسافة معينة بفترة معينة واقبل منها ببطء معين وهذا المكان
قابل للزيادة والنقصان وغير ثابت اذ لا يوجد اجزائه معا فهنا
امكان مقدرة غير ثابت وهو المعنى في الزمان وهو مقدرة الحركه لانه
لا يخفى انما ان يكون مقدرا لهيئة قارة او غير قارة لا بسبل الاول
لان الزمان غير قارة ولا يكون قارا لا يكون مقدرا لهيئة قارة فهو
لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركه فالزمان مقدرة الحركه وهو
ايضا ان الزمان لا ياتي له ولا ينهايه لانه لو كان له ياتي له عن عدم
قبل وجوده قبلية لا توجد البعدية وكل قبلية لا توجد البعدية
فهي زمانية فيكون قبل الزمان زمان حرف وكذلك لو كان له

نهاية لكان عدم قبل وجوده بديته لا يوجد مع العلية فيكون
 زمانية فيكون بعد الزمان زمانه **الفصل الثاني**
 في الفلكيات وفي فضول الفصل الاول في اثبات كون الفلك
 مستديرا وبیان ان ههنا جهتين لا يتسببه لان احدهما فوق الاخرى
 تحت وكل واحدة منهما موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد
 ماخذ للكرة ومتر كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا
 ان الجثة موجودة ذات وضع لانها لو لم يكن كذلك لما امكنت الاشارة
 اليها ولما امكن اتجاها الحرك واما قلنا انها غير منقسمة لانها لو انقسمت
 ووصل الحرك طارا قرب الجزيين ويحرك فاما ان يحرك عن المقصد
 لا المقصد فان تحرك عن المقصد لم يكن بعد الجزيين من الجهة وان
 تحركه المقصد لم يكن اقرب للجزيين من الجهة واذا ثبت هذا فنقول
 محدد للجهات ليس في خلافه لاستحالة ذلك في ملائمة التشابه التام
 كانت للجهتان مختلفتين بالطبع فلا يكون احدهما مطوية بالطح
 والاخرى متحركة هفت فاذا ان محدد للجهات في اطراف نهايات
 خارجة عن الملاءمة المتشابهة ومتر كان كذلك كان محدد بالجسم
 كرى لان محدد التام ان يكون بجسم واحد او اكثر فان كان بجسم
 واحد وجب ان يكون كريا لان جسم الذي ليس كبرى لا يتحدى و
 بجسم مستديرا لان جهته السطحية لا بعد فلا يتحدى والابتداء
 بالنسبة لانهما يوجد منه ولا يتحدى به غير الوجود فلا يتحدى
 وان كان جسمين وجب ان يحيط بوجبهما في الالام معينين

خلى
 ٧

لانها يوجد بعضها فهو اقرب من الآخر وكذا لو فرض على الجسد
 علم بعضها كغيره في البعد ثم جردا فيجب ان يكون بعضها محيط بالآخر
 فيحصل المطلوب **الفصل الثاني** ان الفلك بسيط المراد بتركيبه
 مختلفا الطبائع لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومنه كان كذلك
 كان بسيطا لانه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل يقبل الحركة
 مستقيمة فانه يتجه الى جهة وتترك الاخر وكل من انزلت في جهات
 مستديرة فبند لانه والفلك ليس كذلك مستديرا في جهات فلا يكون
 قاعا للحركة المستقيمة فعلم ان لا يقبل الحركة المستقيمة ومنه كان
 كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون مركبا
 من اجزاء غير متحدة طبيعيا وقسمه كسبل الا ان اول الاكالي ان كل حرك
 منها كره لان الشئ الطبيعي بسيط هو الكرة فلو كان كل واحد منها كره
 لاستحال ان يحصل مجموعهما سطح مستويا اجزاء ولا سبل الا ان
 لانه لو لم يكن كل واحد منها كرة فيجب ان يكون طابعا للسطح الطبيعي فيكون
 قابلا للحركة المستقيمة **فصل** في ان الفلك
 قابلا للحركة المستديرة لان كل جزء اجزاء المفروضة لا يختص
 باقضية حركية وضع معين ومحددة معينة لتساوي الاجزاء الطبيعية
 فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع اخر او هفت كان
 كذلك ان قابلا للحركة المستديرة ونقول ايضا يجب ان يكون في مبدأ ميل
 مستديرا فيحركه بل لانه لو لم يكن طبيعيا مبدأ ميل مستديرا فيحركه لما كان
 قابلا للحركة لكن التام كما ذكرنا في مقدمه من ان الشرط ان لو لم يكن طبيعيا

مبدأ مستدير بل المبدأ من خارج فلا يكون فيه مبدأ أصلاً فيمتنع
 أن يحرك وإنما قلنا أنه لو لم يكن مبدأ مستدير لم يكن المبدأ من خارج
 لأنه لو كان من خارج لم يكن مساوياً في زمانه فيكون ذلك الزمان أقصر من
 زمان الحركة ذى الحركة في تلك القوة في غير تلك المسافة والآن قلنا
 الشرح الثاني للطبيع كقولنا لا مذهب وذلك لأن الأقصر نسبة إلى الحالة
 على الزمان الأطول فإذا زاد في ذلك المبدأ أو في المبدأ الأصغر من المبدأ الأول
 بحيث يكون نسبة إلى المبدأ الأول مثل نسبة الزمان الأقصر إلى الزمان
 الأطول فيكون تلك القوة في مثل زمان عديم المبدأ مساوية لمكان الحركة
 تزداد سرعتها بقدر ارتفاع القوة المبدئية التي في جسمه لأنه لو انقضت
 تلك القوة التي في جسمه ولا يزداد السرعة لم يكن القوة المبدئية مائة
 في الحركة هفت فظهر أن جسم التليل الميسر والذرا لا يسير في وقت متساويين
 في السرعة ومع ذلك هذا الحال إنما يلزم من فرض تحرك جسم الذر لا يسير فيه
 أو من فرض المبدأ الذي نسبة المبدأ الأول كنسبة زمان عديم المبدأ إلى زمان
 في المبدأ لكن فرض المبدأ النسبة المذكورة ممكن فهذا المعنى إنما يلزم
 من فرض تحرك جسم الذر لا يسير فيه أصلاً فيكون محالاً وتقول أيضاً إن
 الفلك لا يكون في طبيع مبدئية يسير مستقيمة والآن قلت الطبيعة الواحدة
 تقتضي أن لا يتغير المتناهيين ثم فصل
 فإن العلك لا يصل الكول والنفا وخرق والالتصام أما أن لا يسير
 الكول والنفا دفلاً في عهد ولبها في مثل شمس الخمد بطلمات فإما
 للكول والنفا أما الصغر فقدم تقريباً وأما الكبر فقلنا في مثل الكول

والنفا د

خلق
١٠

والنفا وفلصورته الحادثة في غير طبيع والصورة الفاسدة أيضاً في غير
 إلا بطبيع لما بينا أنه كل جسم فلا في غير طبيع وكل ما نحدث به فهو
 في الحركة المستقيمة لأن الصورة الحادثة التي في غير أن يحصل في غير
 طبيع أو في غير غير فإن حصلت في غير غير فيقتصر مثلما مستقيماً
 لا في غير الطبيع وإن حصلت في غير طبيع فالصورة الفاسدة
 كانت محالة في غير غير في غير فيقتصر مثلما مستقيماً لا في غير
 الطبيع وأما أن لا تسير في الخرق والالتصام فلأن ذلك إنما يحصل
 بالحركة المستقيمة والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق
 والالتصام **فصل** في أن العلك متحرك الاستدارة
 وإنما قلنا الحركة للفظه للزمان أما أن يكون مستقيمة أو مستديرة لا يجازي
 أن يكون مستقيمة لأنها إما أن يذهب غير النهاية أو ترجح كما يسير
 في الدار والآن لازم وجود بعد غير متناه ولا يسير في التناهي لأنها
 لو رجعت لتفقت في غير طرف ويكون مقتضيه للسكون لأن بين
 كل حركتين سكون لأن المبدأ الموصول في ذلك الطريق موجود حار
 الوصول لأنه يفعل الاصل حال الوصول فلو لم يكن موجوداً حال الوصول
 استحال أن يفعل الوصول وكلما كان المبدأ الموصول موجوداً لم تحصل فيه
 مثل يقتصر كونه غير موصول استحال اجتماع المبدأين المتباينين في حال
 الذي فيه سائر الوصول غير الحلال الذي فيه سائر الوصول وكل واحد من المبدأين
 أنه لأن الوصول وكونه غير موصول لأنه حال الوصول والآن قسم
 فحين ما يكون المتحرك أحد طرفي لم يكن وأصلاً وكذا صيرورته غير موصول

واذا كان كل واحد منهما انما وجب ان يكون بين الاثنين زمان لا يتحرك
 فيه جسم والزم تعاقب الاثنين فيكون الزمان مر كباخر اجزاء لا يتجزأ
 ويلزم منه ترك المسافة من اجزاء لا يتجزأ لانها فيهما لو كانت متصلة واذ
 ثبت بين الاثنين زمان سكن فيه جسم وانقطعت فيه الحركة لزم انقطاع
 الزمان حافظه وهي الحركة هتف فيعلم ان الحركة لا لفظ للزمان بل هي تنقسم
 فيكون مستديرة وذهبه الحركة غير منقطعة والزم انقطاع الزمان فان
 الفلك متحرك استدارة دائما وموالمقط فخصه
 هداية للزمن المرمية لافوق عند نزول الجبل ينته حركتها كسكون ايضا
 لان سكونها في حركتها للبلبل زمانية وسين منها مما هو مفضل
 في الفلك متحرك بالارادة لان حركته لو لم يكن ارادية لكان الطبيعية
 او قسرية لا جازان يكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هو كبح عن حاله
 منافرة وطلب بحاله ملائمة وذلك في الحركة المستديرة حلالا
 لا يمكن ان يكون هربا فلا تفر نقطة يحرك عنها الجسم حركته المستديرة
 فحركته عنها توجه اليها والهرب عن الشر بالطبع استحالة ان يكون توجه اليها
 وانما انتهيت طالبا بحاله ملائمة فلان الطبيعة اذا وصلت بالحركة
 الى الحالة المطلوبة سكنت فيه والمستديرة ليست كذلك ولا جاز
 ان يكون قسرية لان القسرية خلاف الطبع وحيث لا يطبع فلا تسر
 فخصه في ان القوة المتحركة للفلك كسكون
 مجردة عن المادة لان القوة المتحركة للفلك تقوى انها غير متناهية
 ولا تسر في القوة الجسمانية كذلك فالجسم للفلك ليست قوة جسمانية وانما

فقد

فقد ان القوة الجسمانية لا تقوى على حركتها غير مشابهة لانه كقوة جسمانية
 فهو قابلية للتجزؤ وكل قابلية للتجزؤ فان الجزء منها يقوى على شئ واحد تقوى على جميع
 تلك الاشياء والالقاء بالجمس وبالطاقة المتناهية انما هو كسكون كذا
 فالجسم لا تقوى على غير المتساوي لان الجزء منها اما ان يقوى على حدة مشابهة
 فمما سبقت من او على حدة غير مشابهة لا جازان تقوى على حدة غير مشابهة
 اذ لو تقوى الجسم على حدة تقوى على حدة غير مشابهة فالجسم لا تقوى على ما هو اريد
 فلزم الزيادة على غير المتساوي المنتسب النظام هتف فعلم ان الجزء تقوى على حدة
 مشابهة والتجزؤ الا لا يشبهه فالجسم لا يقوى على غير المتساوي لان انضمام المتساوي
 لا المتساوي لا توجد اللاتما هي قسرية ان كل ما يقوى على القوة الجسمانية
 فوئنه فخصه في ان الحرك القوية
 للفلك قوة جسمانية لان التحريكات الاختيارية للجزئية لما ان
 يقع عن تصور كذا او جزئي لا يسبب في الاول لان التصور الكلي يشبه
 في جميع الجزئيات في التوزيع فلو وفقت نسبتها لبعض الجزئيات وذلك
 البعض لزم الترجيح بلا مرجح فبذلك التحريكات الجزئية لم تصورات
 جزئية وكل ما له تصورات جزئية فهو جسمان لان القوة للجزئية
 ترسم وهو غير ترسم وهو كذا فاما ان يكون الاختلاف في القسرية
 والكبر لاختلاف القسريين بالحقيقة او لاختلاف الماخوذ من بعض
 والكبر او لاختلافها في المدرك كسيرك الاول لانه يتكلم في القسريين
 من نوع واحد ولا يسبب في القسرية لانه القسرية المختلفة بالقصر والكبر
 لا يجزى يكون ما خوذ من خارج فحين القسريين التماثل فيكون الكبر منها

افراد

مرتبة في غير المرتبة الصغيرة فيقسم في الوضع وما تزداد
 فهو جسماء العنصرية في العنصرية في العنصرية في العنصرية
 فصل في البسائط العنصرية وهو الماء والارض والنار والهواء
 وكل واحد منها يخالف الآخر في صورة الطبيعة والاشغال كل واحد
 منها في الاخر وانما يخلو المقدم مثله وكل واحد منها قابل
 للكون والفساد لان الماء ينقلب حجرا او حجر ينقلب ماء وكذلك
 الهواء ينقلب ماء كما ترى في الجبال فانه تعلق الهواء وتقاطر وفوق
 الماء ينقلب ايضا هواءا بالاشتغال وكذلك الهواء ينقلب ماء كما
 ذكره الخلدون وفيما اذا عمل الآن ما قد مر مع تحريكه في النار
 ايضا ينقلب هواءا كما نشهد في المصباح ونقول ايضا في الكيفيات
 زائدة عن الصورة الطبيعية وذلك لان العناصر يستحيل في الكيفيات
 مثل التسخين والبرد مع بقا الصورة الطبيعية ولو كانت الكيفيات
 نفس الصورة لاستحال ذلك البسائط اذا اجتمعت في المركز وفعل
 بعضها في بعض بقوا المتضادة وكسر كل واحد منها صورة كيفية
 الاخر فيحصل كيفية متوسطة بين الكيفيات المتضادة مثل
 في اجزاءه وهو المزاج فصلا

في كانت الجو الهوائي السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالتسبب
 الاكثري في ذلك كما نشأ اجزاء النجى الصاعدة لانها يحاور الماء في الهواء
 يستفيد كيفية البرد في الماء ثم الطبقة التي ينقطع عنها تثير شعاع الشمس
 تبقى باردة في اذ ينزل النجى في صعوده اليها فان لم يكن البرد قويا يصنع

ذلك

خلق
 ٧

ذلك وتقاطر فالجميع هو السحاب والتقاطر هو المطر وان كان البرد
 قويا فاما ان يبصل البرد في اجزاء السحاب فيسبب اجتماعها في يصل
 فان وصل ينزل ثلجا وان لم يصل ينزل بردا واما اذا لم يبصل الطبقة
 الباردة فان كان كثيرا فقد يتقعد سما بالمطر وقد لا يتقعد ويسمي
 ضبابا وان كان قليلا فاذا ضرب البرد فان لم ينجح في الارتفاع وانما
 فهو الضعيف واما الرعد والبرق فيسببها ان الرعدان اذا
 اجتمع فيا بين السحاب في اصبغ الى العلو فترق السحاب تنقلب
 عنيفا فيحصل الرعد ثم يوقد وتقفد وان اشتعل ما حركه السحب كان
 واما البرق فقد يكون بسبب السحاب اذا ملطف اشع الى القل
 فصار ريجا وقد يكون لانه في بعض فيض السحاب عن جانب في جهة
 اخرى وقد يكون لانه بسبب الهواء بالتخلخل فيض في جهة وانما فاعلم
 اجزاءه وقد يكون بسبب اجزاء الدخان المتصعدة من زوال في الرياح ما يكون يوما
 حارة لا تارة او لمرة بالارض الحارة واما قوس قزح فهي انما يحدث من
 ارتسام ضوء الشمس في اجزاء رطب رشيقة مستديرة واخلاف الوانها بسبب
 اخذها في ضوء التبريد لون الغمام واما الهالة فيض انما تجب من ارتسام
 ضوء الشمس في اجزاء رشيقة مستديرة واما الشهب فبسببها ان الدخان
 اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا اشتعل في النار وينقلب الى النار
 ويلتصق بمرحلة حترير كالمسطفى واما الزلزلة والفيضان العيون فاعلم
 ان الجحش اذا اجتمع في الارض على جهة معدودة فيقرب منها فيضيق
 تحتها باجزاء تجارية اذ ينزل في اكثر بحيث لا يسو الارض او جبالها

اشع
 اقل

الارض وانفجر منها العيون واذا غلظ بحيث لا ينفذ في جاري الارض
 اجمع ولم يملكه النفوذ في الارض فخصه
 في النبات ولد قوة عديدة الشعور وتصدر عنها حركات مختلفة
 وافعال مختلفة بالالآت المختلفة وتسمى نفسا نباتية وهي كمال اول
 بحسب طبيعته التي تمهجه ما تولد ويريد ويعتدى فلها قوة عادية وهي التي
 تحيل جسمها اخرها شاكله بحسب الذي هي فيه فياصغر به بدل ما يحل
 غيره ولها قوة نامية وهي الذي يزيد في جسمه الذي هو في زيادة واقطاع
 طولها وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال النشوء كما سبب طبيعته ولها قوة
 مولدة وهي التي تخرج من جسم الذي فيه جودا وتجعله مادة وسبب
 مثلها والغازية تجذب الخضار وتمسكه وتمضه وتدفع لغيرها قوة جاذبة
 وممسكة وما هو ودافع للتقل والناتية تقوي الفعل اولها وتبقى الغازية
 وتعمل على ان تخرج فيوت فخصه في حيوان وهو محقق بالنفس
 الحيوانية وهو كمال اول الجسم طبيعيته ما يدرك الحركات ويجوز الارادة
 فدما قوة مدركة ومحركة اما المدركة فبما في الظاهر او في الباطن اما المدركة
 الظاهر فهي السمع والبصر والشم والذوق والتمش والتمش والتمش في
 المشرك فهو قوة مرتبة وتقدم التجويز الاول في الدماغ فيقبل جميع
 المنطوق في حواس الظاهرة وتغير البصر لانها من هذه القطرة النازلة خطا
 مستقيما والنقطة الدائرة لغيره خطا مستقيما وليس ارتسا لها والبصر
 اذا البصر لا يرسم فيه الا للقبول هو القطرة والنقطة فاذا ارتسا لها
 انما يكون في قوة او غير البصر واما الخيال فهي قوة مرتبة في التجويز الاول

وقف

من الدماغ

من الدماغ يحفظ جميع صور الحواس ويمثلها بعد العيون
 ومن غزارة الحواس المشرك واما الوجود فمرتبة في التجويز الاول
 من الدماغ تدرك المعنى الجزئية الموجودة في الحواس كالقوة الكامنة
 والفتاة بان الذهب مبرور عنه والولد معطوف عليه واما الحفظ فهي
 قوة مرتبة في التجويز الاخير من الدماغ يحفظ ما يدركه الوجود من المعنى الغير
 المحسوسة المعينة للوجود والحسوسة وهو غزارة القوة الوهمية واما المنفعة
 فهي قوة مرتبة في التجويز الاول من الدماغ من حيث انها تدرك بعض ما في الخيال
 مع بعض وتفصيل بعضه عن بعض واما القوة المحركة فنقسمها باثني عشر
 اما الباعثة فهي التي اذا ارسمت في الخيال صورة مطلوبة او مهربة وعنها
 حملت الفاعلة على التحريك من ان حملت على تحريك صور مطلوبة الاشياء
 المتخيلة صارة او نافذة طلب حصول الذي يستتوي قوة شهوانية وان حملت
 على تحريك يدفع به الشر المتخيل صارا او مسددا طالبا للغير استتوي قوة
 غضبية واما الفاعلة في الترتيب في العضلات للمحرك فخصه
 في الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة وهو كمال اول جسم طبيعيته
 ما يدرك الامور الكمية ويعمل الافعال الفكرية فلها قوة عاقل يدرك بها
 التصورات والنصديات وقوة عاقله تحرك بدن الانسان
 على الافعال الحسية بالفكر والروية مقتصر ارايها ونحوها والحواس
 لها مراتب المرتبة الاولى ان يكون خالصة عن جميع المعقولات بل
 هي مستعدة لها وهو العقل الهسيولي والمرتبة الثانية ان يحصل لها
 المعقولات البديهية وتنقل من البديهيات في النظريات وهو العقل

محرور

بالمعنى والمترتبة انما ان يحصل لها صعوبات كعدم لتمامها
على صارت محوثة بعد اذ هو محقق بالفعل والمترتبة الرابعة
ان تقابل صعوبات الكثرة في معتقد المطلق وتتم
عقلها مستفاد ان محقق الملكة ان كان في النهاية لتتم قوة كثرته
ويعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة لانها لو كانت
ذات وموضع فاما ان لا تستقيم او معتد لا يسير الا الاول
لان كل مادة وضع فهو منقسم على ما مر في قوله لا يسير
لانها لان صعوباتها ان كانت بسيطة غير متناهية
لانها لان احد ضربها غير ممكن في وجود الآخر وان كانت
مركبة وكل مركب انما يتركب من اجزاء بسيطة فمفهوم
كل الجسم يات في قولنا ان التعقل ليس بالاجزائية والاول
لغرض لما الكمال للضعف البدن وليس كذلك لان البدن بعد
الاربعين ياخذ في النقصان مع ان القوة العاقلة من كثرته
في الكمال وتقول ايضا ان النفس حادثة لانها لو كانت موجودة
قبل البدن فلا اختلاف بينها اما ان كان بالماضية ولو ارضها
او بجزائها المترق لا جاز ان يكون بالماضية ولو ارضها لانها
مشتركة وما بالاشتهر اذ غير ما بالامتياز ولا جاز ان يكون
بالعوارض المترق لان العوارض انما يلحق الشر بسبب التعقل
لان المادية لا يستحق العوارض لذاتها وانما كانت العوارض لازمة
والتعقل للنفس انما هو البدن فتمسك لا بد ان موجوده لم يكن النفس

احكام

موجودة فيكون حادثة ضرورة القسم الثاني في الالهييات
وهو مرتبة على ثلثة فنون النفس الاول في تقسيم الوجود وهو مرتب
على فعل فصل في الكثرة والجزئية اما الكمال فليس واحدا بل هو
والالهيان الشر الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المقصودة مثل كونه
اسودا وبغيره بل هو من معقول في النفس مطابق لكل واحد من
جزئياته في الخارج على معتاد ما في النفس لو وجد في شخص من الاشخاص
فجزئية لمكان ذلك الشخص بعينه ذلك من غير تفاوت اصلا واما
جزئية في ثنائيتين بالخصوصية الذاتية على الطبيعة الكلية لان لكل
كل فان نفس تصور غير ما في النفس والاشخص حيث هو وما في
الشركة فالاشخص زائد على الطبيعة الكلية في الواحد
والكثير اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال اارة
واحد وهو قد يكون بالجنس كالبشر والفرس وقد يكون
بالنوع كزيد وعمر وقد يكون بالجمول كالقطر والمثلج وقد يكون
بالموضوع كالكتاب والمضاحك وقد يكون بالعدد كزيد
وقد يكون بالاعتقال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متناهية
كالما وقد يكون بالتركيب وهو الذي يكون في كثرته بالفعل كالبيت
وقد يكون حقيقته هو الذي لا ينقسم اصلا واما الكثير وهو الذي
يقابل الواحد هو غاية الاتساق في تعاقب الان وما للذات لا يجمعون
لا يتجانس شره واحده واحدة واق در اربعة اقسام الضمان
وهو الموجود الذي غير الضمانين كالسواد والبياض وتماثيل المضام

واما الموجودان بعض كل واحد منهما بالتبعية لا الاخر كما لا بوجة
 والنبوة وثالثا لثما المتقابلان بالعدم والمملكة وبها امران
 يكون احدهما وجوديا والاخر ميا يمكن يعتبر فيها موضوع
 قابل لذلك الوجود كما لبصر والعلم وبجمل ورابعها
 المتقابلان بالايجاب والتلب كالنورية واللافرسية
 وذكر في التفسير لا الوجود في نفسه
 في المتقدم والمتأخر المتقدم تعلقه على خمسة اشياء واحدة
 المتقدم بالزمان وهو حفظ والتمسك التقدم بالطبع وهو
 الذي لا يمكن ان يوجد الا جزا الا هو موجود وقد يمكن ان يوجد
 وليس الا جزا موجودا كالتقدم الواحد على الاثنين والثالث
 التقدم بالشرف كالتقدم لبيكبره على غيرهما الله والرابع
 التقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب منه مبدءا محمد ودرتبه الصفوة
 في المسجد سنوية الحراب والخامس المتقدم بالعلية كالتقدم
 وجود حركة اليد على العلم وان كانا معا في الزمان واما التاخر
 فيقال في ما يتاخر المتقدم في نفسه
 في القديم والحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده
 في غيره والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه والحادث
 بالذات هو الذي يكون وجوده في غيره والحادث بالزمان
 هو الذي لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو نفسه موجودا
 ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا ولو كان حادثا

زمانه فهو مسبوق باءة ومدة لان المعنى وجوده سابق
 على وجوده والاما كان قبله ممكنا ثم صار ممكنا فيلزم ان تعلا الشر
 من الاشياء لما لا يمكن من ذلك وذلك الامكان امر وجودي
 اذ لا فرق بين قولنا معنى من منفرد وبين الامكان له منفرد الا ان
 اما ان يكون قائما بنفسه او لا يكون لا يميز ان يكون قائما بنفسه
 لان المعنى الوجودي اما هو بالاضافة كما هو المعنى الوجودي
 فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بجوار وهو المادة في نفسه
 في القوة والفعل القوة من الشئ الذي هو مبدء التغيير في وجوده
 في حيث لا يكون وكله يصير على الاجسام في العادة المستمرة
 في الاثار والافعال كما لا تخصص باين وكيف وحركة وسكون
 عن قوة موجودة له لان ذلك اما ان يكون كونه جيبا او لا مور
 اتفاقيه او قوة موجودة له لانه ذلك المثلث يكون والاوربط
 واللا شئ كرت الاجسام فيه واثنا ايضا بقاء الالما كان
 مستمرا لانه الامور الاثافية لا يكون دائمه واما الاكثرية فان
 هو عن قوة موجودة له وهو المطلق في نفسه
 في العلة والمعلول العلة تيار ككل ما له وجود في نفسه ثم يحصل
 في وجوده وجود غيره ومراره في افام مادته وصورته
 وناعية وناعية اما المادته في الشئ يكون جزو من المعلول
 لان لا يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالطين
 للكون واما العلة الصورية في الشئ يكون جزو من المعلول كالمكب

بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكون فاما
 الفاعلية في الترتيبها وجود المعلول كالفعل للكون فاما الفاعلية
 في الترتيب يكون لاجلها وجود وجود المعلول كالفرض المطلوب للكون
 ثم العلة الفاعلية كانت بسيطة استقر ان يصدر عنها
 اكثر من واحد لان ما يصدر عنه انسان فهو مركب لانه كقول المشرك
 يصدر عنه هذا غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك فنجوز من المفهومين
 او احدهما ان كانا داخلين في ذات المصدر للترتيب كمن في ذاته
 وان كانا خارجين كان مصدرهما لان كونه مصدر واحد غير كونه
 مصدر ذلك فينتهي ما يوجب كثرة الذات فنقول ان
 ان المعلول كونه وجوده عند وجود العلة التامة غير عند تحقق جملة
 الامور المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن واجبا لوجوده فاما ان يكون متسبب
 الوجود وهو متسبب والاما وجد وتمكن الوجود فيحتاج من غير
 من القوة في الفعل ولا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده حاصلة
 وقد فرضنا حاصلة متسبب ان المعلول كونه وجوده عند تحقق
 علة التامة فيكون واجبا بالغير ممكن بالذات لانا لو اعتبرنا
 ما يميز حيث من لا يجب لها الوجود ولا العدم هذا
 كون الترتيب وجودا لا يباين تأثير العلة فيه لان الترتيب اذا كان معدوما
 لم يوجد فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حاله العدم
 او حاله الوجود او في حالتين جميعا لاجاز ان يصيد وجوده حاله
 العدم او في حالتين جميعا والالزام اجتماع الوجود والعدم

فان

فان يصيد وجوده حاله الوجود فيكون الترتيب وجودا لا يباين كونه
 معلولا متسببا في وجوده والعرض كل وجود فاما ان يكون متسببا
 بشئ ساريا فيكون فاما ان يكون في الواقع بالقسمة الاولى سببا في حاله
 والسر متعلقا ولا بد ان يكون لاجلها حجة لا ما يجبه بوجهه والا لا يتسبب ذلك لظهور
 فلا يكون ان يكون المحل محتملا لاجل الحال فيسمى المحل بسببا والحال صورة او
 بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا واذا ثبت هذا فنقول الجوهر
 هو الهيئة التامة وجدته الاعيان كانت في موضوعه وتح يفرغ منه الوجود
 اذ ليس له وجود ما به واما العرض فهو الموجود في موضوعه ثم الجوهر ان
 كان محلا فهو الهيئة وان كان محلا فهو الصورة الجسدية والهيئة وان لم يكن محلا
 ولا محلا فان كان مركبا منها فهو الجسم الطبعي وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا
 بالجسم تعلقا للتدبير والتصرف فهو النفس والاما فهو العقل والجوهر
 ليس جنبا لهذه الاقسام الخمسة اذ كان جنبا كان ما يدخل تحتها كمنه جنس
 وفصل في سر كنهه لان النفس ليست مركبة لانهما تفعل الماهية البسيطة
 فلا يكون مركبة والالزام انقسام الهيئة البسيطة لانهما تفعل واما
 انقسام المعارض فتسعة الكمية والكيفية والايين والوضوح والتميز والاضافة
 والمكثرة الفعل والانعزال اما الكمية فهو الذي يقبل المساواة والامثلة
 لذاته وينقسم لان مفصل كعدد والى متصل فالذات وهو المقدر
 كالخط والسطح والفضة فالذات وهو الزمان واما الكيفية فهو الهيئة
 لا يتصرف لذاته فتسعة وينقسم لا ككيفية محسوسة او محسوسة كذات العسل
 ولونه الجوهر غير انسخة محسوسة للجمل وصفة الوجوه والاكيفية نفسانية وهي

حالات كالكتابة في ابتداء الخلق وملكات كالنكتة بعد الرسوخ والعلم
 وفرد تلك كصفات استعدادية كالتوضع واللا انفعال كالعقلانية
 او كوالا انفعال كالقديين والاكيفيات مختلفة بالكميات كالمتشابهة والمربعية
 مستطحة والزوجية والقرينة واما الاين فهو حاله تحصل للشيء بسبب حصوله
 في المكان واما متر فهو حاله تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان واما
 الاضافة فهو حاله نسبتية متكررة كالآبوة والبنوة واما الملك فهو حاله
 تحصل للشيء بسبب ما يحيط به ويشعنه بانقاله لكونه الانسان متعمها متعمها
 واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها لبعض
 بسبب نسبتها الى امور خارجية كالقيام والقعود واما الفعل فهو حاله
 تحصل للشيء بسبب تأثيره في غيره كالقطع مادام يقطع واما الانفعال
 فهو حاله تحصل للشيء بسبب تأثيره من غيره والتأثر كالمستخني مادام يستخني
 الفاعل في العلم بالاضاع وصفاته ومشتتمل على عشرة فصول

الفصل الاول في اثبات الواجب الوجود لذاته وهو الوجود والذات
 اذا اعتبر في حيث هو لا يكون قابلا للعدم وبرأيه ان نقول ان لم يكن
 في الوجود موجودا وجب له انه يلزم من ذلك الوجودات باسراع يكون
 بملة مرتبة من احد وكل واحد منهما ممكن لذاته فيحتاج الى اعلية خارجية والى العلم
 به بغيره والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجبه لذاته فيلزم وجوده
 الواجب الوجود في تقدير عدمه وهو حاله **فصل**
 في ان وجوده واجبه الوجود لنفسه حقيقة لانه وجوده لو كان زائدا على حقيقة
 لكان عارضا لهما ولو كان عارضا لهما لكان الوجود في حيث هو متعلقا

فعدد محال في وجوده

لا الغير فيكون ممكنا لذاته فلا يغيره ثم و ذكر الموثق ان كان نفس تلك
 الحقيقة يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود لانه العلة الموجبة للشيء يتحقق بها
 على المعلول بالوجود فيكون الشرط موجودا قبل نفسه وان كان غير تلك الما بينه
 يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير وهذا حاله **فصل**
 في ان وجوده بالوجود وتعيينه نفس ذاته تعالى اما الاول فلان وجود الوجود
 لو كان زائدا على حقيقة لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يجب وجوده بالاحتقال
 وجوده بان وجوده المعلول وذلك الواجب فيكون وجوده بالذات
 واما الثاني فلان تعيينه لو كان زائدا على حقيقة لكان معلولا لذاته والعلة
 ما لم يكن متعينة لا توجد فلا يوجد المعلول فيكون التعيين قبله وهو حاله
فصل في توحيد واجبه الوجود لو فرضنا موجودين
 واجبه الوجود لكانا مشتركين في وجود الوجود وشغارين باحد الوجود واحد
 الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الا الاول لان الامتياز
 لو كان تمام الحقيقة لكان وجود الوجود المشترك خارجا عن حقيقة كل واحد
 منهما وهو حاله لما بينا انه وجود الوجود نفس حقيقة واجبه الوجود لا سبيل
 للامتنان لانه كل واحد منهما يكون مكملا للآخر كما في الامتنان
 وكل مرتبة ممكن لذاته **فصل** في ان الواجب لذاته وجوده
 من جميع جهاته اي ليس له حاله منتظرة لانه ذاته تعالى كانه في جميع الصفات
 لانها لو لم يكن كانه في تلك الصفات من غير وجوده فيكون حضوره في تلك الصفات
 لوجوده في تلك الصفات وغيبته عنه لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت
 من حيث هي بل لا يترتب لها الوجود لانها اما ان يجب وجوده في تلك الحقيقة

فما سئل

الواجب بالذات

فما سئل

خط

اوجدها فان كان الوجود مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها غير
 وان كان مع عدمها لم يكن عدمها غيرية واذا لم يكن وجودها لم يكن
 الواجب اجبا هذا صفة في الوجود لانه الواجب لذاته لا يشترط
 في وجوده فلو كان مشتركا لمكانت في وجوده فالوجود اما ان يجب له
 التجرد عن الماهية او اللاتجرد اولا يجب له شئ منها فان وجبه التجرد
 وجبه يكون وجود الممكنات باسرها مجردة غير عارض لها هيات ومجال
 لانه عقل المستمع مع الشك في وجوده الخارج فلو كان وجوده نفس حقيقة
 لكان الشئ الواحد معلوما مشكوكا في حال واحد ووجوده فان وجبه اللاتجرد
 لما كان وجوده الباري تجردا هنا خلفه فان لم يشتر منها كان كل واحد
 منها ممكنا فيكون معلولا لعلته فيجب فيقتار فيها لزم الصفات
فصل في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة
 اذ لو كان مادية لكان منقسما لا لا اجزاء وكل مجرد عن المادة عالم بذاته
 لانه ذاته حاصله عنده فيكون عالما بذاته لان العلم هو حصول حقيقة
 الشئ مجردة عن المادة ولو اوجها فالباري تعالى عالم بذاته وتوحيه الشئ
 لذاته لا يقتصر التعاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم
 هو حقيقة حصول الشئ فهذا العلم من حصول حقيقة الشئ ولا يلزم من كذب
 الاضطرار كذبا بل العلم ولا كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته والآن
 لكان له نفس ان احدهما عاقل والاخر معقول هذا صنف بالضرورة
فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكلية لذاته مجرد عن المادة
 ولو اوجها وكل مجرد عن المادة ولو اوجها ان يكون عالما بالكلية اما

ما كان
 في وجوده
 في وجوده
 في وجوده

مجردة
 المفارقة
 للذات

الصغير فهدى ذكرها واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا يدعي
 لا تخافه وكل يمكن ان يعقل وهدى يمكن ان يعقل مع كل واحد من العقول
 في العقل يمكن ان يعارضها العقول لذاته بذاته وكل يمكن الواجب الوجود
 بالامكان العام كوجوده له والآن لكان له حالة منتشرة من قبل
 لو كان الباري تعالى عالما بشئ لكان له تلك العقول وتا بالاهلية
 ووجوده لان العاقل هو الذي يستعد للشئ والفاعل هو الذي يفعل الشئ والاول
 غير الشئ فيلزم الترتيب قلنا لم يجوز ان يكون الشئ الواحد مستعدا للشئ
 الصوري الى العقول ومعين له وهذا لان معنى كونه مستعدا للشئ ان لا يمنع
 ان يتصوره ومعنى كونه في علته مستعدا بالعلية ذلك التصور فلم قلتم انها
 متناهية ومن اعتقد ان علم الباري تعالى بالاشياء نفس ذاته اعتقد نفى العلم
 بالحقيقة فخص كل ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة ويوم
 كل لا يعلم سببا بعلمها تاما فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلية
 علما تاما فوجب يعلم ما يلزمه لكن لا بدركها والآلهة ان يدرك منها تارة
 انها موجودة غير معدوم وتارة انها معدوم غير موجودة فيكون كقول احد
 منها صورة عقلية صفة واحدة واحدة من الصور لا يتبع مع الثانية فيكون
 الوجود شبيه الذات بل يدرك الجزئيات المتغيرة في وجودها كما تعلم الكسوف
 الجزئي بعينه بانك تقول فيه ان كسوفه يكون بعد كونه كوكبا من كذا الشمالية
 بصرف كذا وكذا لجميع العوارض الكلية لتلك علمته جزئيا لانه علمته
 لا يمنع الحكم كثرين وهذا العلم الكلي غير كاف للعلم بوجود ذلك الكسوف
 المتشخص في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة والتجسس ولما لم يكن للكل

مع غيرها

خلا

في حقها مما سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا الله وجبر كل قسم
 في ان الواجب له مراد لا يشيرون وجودا تاما ارادته فلا يكلف هو معلوم عند
 وهو غير منقضي فالمشايخ من ذات المبدأ او كمال المقصود ايضا في ذلك
 التي هو المرص له وهذا هو المراد واما وجوده هو فاعادة ما ينبغي لا عوض اصلا
الفصل الثالث في الملكة وهي العقول الجردة ويشتمل على اربعة فصول الفصل
 في اثبات العقل وبرايم ان الصادق المبدأ الاول تمام هو الواحد لا يسهل
 لا يكثر فيه بوجوه الوجود واليسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما هو ذلك الواحد
 اما ان يكون الهيوا والصورة او عرضا او عطلا لا جاز ان يكون
 هيا لا تما لا تقوم بالنعين بدون الصورة ولا جاز ان يكون صورة لا تما
 لا تتقدم بالعلية الهيا للمارة ولا جاز ان يكون عرضا لا يستحيل وجوده
 وجوده بل هو ولا جاز ان يكون نفاه الا لكان في العاقل وجوده جسم وهو
 في اذا النفس هي التي تفعل بواسطة الجسم فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب
فصل في اثبات كثرة العقول وبرايم ان المؤثر اذا كان واحدا
 عقلا واحدا او قلنا واحدا او افلا كما شكته او عقولا متكررة لا جاز
 ان يكون عقلا واحدا المتبني ان الواجب له لا يستحيل تصدو جميع الايات
 عن قسما احد المتبني ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا يسيل في التبا
 والثالث لان الفلك لو كان عقلا لفلك آخر فاما ان يكون الحاد على
 لوجود الحوي وسط العكس لسبيل التبا لانه نفس والافضل الاصغر يستحيل
 ان يكون سببا للاخر الا عظمه في المقامات البرهانية ولا جاز ان يكون
 الحادى ملته لوجود الحوي لانه لو كان كذلك لكان وجود الحوي متافرا

عن وجود الحادى لانه وجوب وجود المعلول متافرا عن وجود العلة
 فاذا كان كذلك فعدم الحوي مع وجود الحادى لا يكون ممثعا لذاته والا
 لكان وجوده متافرا اذا كان عدم الحوي مع وجود الحادى
 ممكنا كان وجوده للفا ممكنا لذاته فظهر ان المؤثر اذا افلاك عقول متكررة
 هذا يثبت ان الحادى بسبب الحوي هو العقل المتما مع ان السبب يتقدم
 على الحوي ولكن الحادى من يتقدم على الحوي لان السبب يتقدم بالعلية
 وما مع المتقدم بالعلية لا يجره ان يكون متقدم ما هـ
 ان الحادى الحوي كمال منها ممكن لذاته ويمكن ذلك لا يقتصر على ذلك
 لظلالا يلزم من ذلك وانما يلزم لظلالا اجتماع وجود الحادى وعدم الحوي
 وذلك غير ممكن **فصل** في ازالة العقول ابيتها اكونها
 ازالة فلو جوه احدها ان الواجب الوجود يستحيل جميع ما لا يتقدم في
 تاثيره في معلوله والا لكان له حال مستظرة مع العقول ايضا
 مستلزم كجمله ما لا يتقدم في تاثير بعضها بعض لان كل يمكن لهما
 فهو حاصل لهما بالفعل والا لكان شئ منها حادثا وكل حادث
 بآية كآية فيكون هي ماوية منفرد يلزم من هذا ازيلتها لان
 المعلول يجب وجوده عند وجود علة التامة واما كونها ابيية
 فلانه لو انعدم شئ منها لا نعدم امر من الامور المحببة في وجوده
 فيكون الباري تعالى ونش من العقول قابلا للتغير والحدوث
فصل في كيفية توسط العقول بين الباري تعالى وبين العالم
 الجسماني قد مر ان واجب الوجود واحد ومعلول الاول العقل

الحفظ والافلاك معلولات للعقول لكن الافلاك فيها كثرة
 فيكون مباديها كثيرة لما بيننا ان الواحد لا يصدر عن الواحد
 والعقل الذي يصدر عن الفلك الا عظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدره
 عن واجب الوجود باعتبار ان له ما يثبت تمكن الوجود لذاتها واجب
 الوجود لعقتها فيلزم وجوب الوجود بالغير وان كان الوجود لذاتها
 فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدء للعقل الثاني لا اعتبار الا
 مبدء الفلك الا عظم والمعلوم الاثر فيكون تابعاً للجزئية
 هي بشر في العقل فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدء
 للعقل الثاني بما هو موجود يمكن الوجود لذاته مبدء الفلك الا عظم
 وهذا الطريق يصدر عن كل عقل وعقل وذلك وذلك التاسع
 فيصدر عن ذلك القمر وعقل عاشر وهو المبدء العياض والمدبر
 لما تحت فلك القمر والعقل الفعالي فيصدر عن الهيئة المنصرفة
 والصورة التوتية المختلفة بشرط استعداد الهيئة ليس استعداد
 الهيئة لقبول الصورة ثم هبة العقل الفارق الا لما تغير بل استعداد
 بسبب الحركات السماوية وكل حادث مسبوق بشرط استيعاب
 لان الحركات الحديثة اما ان توجد اما او بعد حدوث حادث
 او لا بسبب الاول والا لزم دوام الحادث فتبين ان الثاني
 هذه الحوادث اما ان توجد على الاجتماع او على التفرقة بالسبيل
 لا الاول والا لزم اجتماع امور لها ترتيب الوجود بل نهاية وهو
 ممنوع فحصل كل حركة وتكون قبل كل حادث لا الا اولها قبل

لم علم انه يستعمل ترتيب اجزائه ترتيباً مبدئياً لانه اذا اخذنا جملتين
 احدهما من مبادي معينين للغير المتناهية واخرى مما قبلها غير واحدة
 واطبقتا الثانية على الاولى الزائدة بان يقال الجزء الاول من الجملة الثانية
 بالجزء الاول من الجملة الاولى والثانية بالثانية فانها تطابقا للغير المتناهية
 ينقطع الثانية بسبب الاولى والا لكان الزايد مثل النقص فيلزم
 الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية والاولى غير متناهية
 والزايد المتناهي بعد رتبة كبرك يكون متناهي خاتمة
 في احوال النشأة الاخرى النفس التي طرقت هداية النفس بعد حجاب
 البدن اما ان تفسد او تتعلق ببدن اخر فيسبب التسخيب او يبقى حياً
 بلا تعلق بالسبيل الاول اذا النفس لا يقبل العناء والا لكان فيها شيء
 يقبل شيء يفسد بالفعال فيكون مرتبة مختلف لسبب الثاني لان
 النفس والناطقة حادثان من حيث الابدان كما فيكون التسخيب
 محالاً لان البدن الصالح للنفس كما في نفسان النفس عن مبدء فكل بدن
 يصيد ان يتعلق به نفس فتوعلق به نفس اخرى فيسبب التسخيب فتعلق
 بالبدن الواحد نفسان متبرزان اذ لا يشعر كل واحد منهما بالآخر
 نفساً واحداً فظهر القول ببقائها والتفنن بعد الموت هداية
 اللذة ادراك الملائمة من حيث هو بل يتم كما في عند الموت والنور
 عند البصر والملائمة للنفس الناطقة ادراك المعقولات بان يتمكن
 من حضوره كما يتمكن ان يتبين من الحق الاول وان واجب الوجود
 لذاته في جميع جهاته برئى عن النقصان فينبغي ان يكون الوجود

ثم ادراك ما يترتب بعده من العقول المجردة والنفوس الفلكية
والابرام السماوية والكائنات العنصرية حتى يصير النفس بحيث
يرتسم فيها جميع صور الموجودات التي هي في
نفس الامر وهذا الادراك حاصل بعد الموت ايضاً فيكون اللذة صالحة
بعد الموت وانما قلنا انه جزا لا ادراك حاصل بعد الموت لانه
النفس لا تتخلى في تعقلاتها لالاته لئلا يكون تعقلاتها
حاصلة بعد الموت فيكون اللذة العقلية حاصلة بعد الموت وعدم
حصولها حاله تعقل النفس بالبدن انما كان لقيام المانع وهو التعلق
البدنية والعلائق الجسدية **هذا** الالم ادراك المنفعة
موجبه من منافق المنفعة لتعقل الناطقة هو الهيئة المضادة للنفس
اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئة المضادة للكمال ادركت
المنفعة من حيث هو منافق فيعرض له الالم العقلي **هذا**
النفس الكاملة بالمتفادات البرهانية اذا حصل لها التنزه عن
العلائق الجسدية بما لم يقدر في حرفة جلاله رب العالمين مقدر
صدق عند عليك مقدر لم يحصل لها التنزه عن العلائق الجسدية
بل يتبع فيها الهيئات البدنية يصير **هذا** الهيئات والميل
موجب عن الاتصال بالسعادات ويتبع حشيت قول مشتهياتها التي
فيشادى بها اذ عظيم لكن ليس من الامر لازماً بل الامر غير لازم
فيقول الالم انزكان لا بل هو **هذا**
النفوس الناطقة الساوية اذا ظهر لها ان من مشتهياتها ادراك

المتخلى

يعرض لها الالم العظيم

للعائق بكم المجهول من المعلوم لزم لها من هذا الكشوق الكمال
فاذا ان رقت وليس معها سبب الكمال وهو الالم النار الروقانية
الموقدة التي تطلع على الافئدة **هذا** الالم النفوس الناطقة
التي لم يكن العلم والتوق اذا فارقت البدن وكانت غاية
عن الهيئات البدنية الرذيلة حصل لها النتيجة العذابات والظواهر
من الالم وكانت البلاية للظواهر فطانية بترار وانما اذ لم يكن
خالية من الهيئات البدنية فينالها بقدر البدن ويتبع في كدر
الهيئات مقيدة بسلاسل العلائق فتكون في غفلة وعند السيم
ومن اراد الاستقصاء في الحكمة والوقوف على مدركها فليرجع

لما كان بنا المستسى بنبذة الاسرار الطفر



٤٤

رساله متعلم بر وفق در قرآن
ده دینار

عبدالمکرّم الصلواته
عبدالمکرّم الصلواته



Faint, mostly illegible handwritten text in Persian script, likely bleed-through from the reverse side of the page.



که گفته اند
 بنویسد لیکن
 رو کرده است که نسبت کفر با حضرت باشد
 چنانچه اسان که نسبت کفر با حضرت باشد
 اگر کسی را بعد از آنکه اعتقاد کفر با حضرت باشد
 زانکه در وقت بر او است ای کفر با لیکن سب این نیست
 خواننده را این اعتقاد است که نسبت کفر با حضرت
 و مخالف در مثل این مواضع وقف کرده و نسبت کفر با حضرت
 علیل بود بطوری که از آنکه کفر با حضرت است و نسبت کفر با حضرت
 و العیون ان الایات که در کتب لغوی است و نسبت کفر با حضرت
 ازین است که آن نوشته که بنظر سید صاحب ان کفر با حضرت
 لغوه ازین است و وجه است و آنکه این سخن گفته که که گاه کاروان کتب
 چنانچه نسبت با آنکه در منزل کوز در جم کالت از کتب است با صورت
 و او این گفته اجوبه وقف در موضع وقف علیما باین قول است اما
 و هیچ وجهی که در اول است از نظر تا اذ در وقت است لفظ
 از جهت لفظ
 است

که فاصله امر و قول
 و متعلق او که از نظر است
 واقع میشود و از روی واقع معنی ضمیر بیرون
 که میگوید را عباد را عبادیم که مظهر آن است و اما کتب است
 باشد از نظر لفظ را عبادیم که مظهر آن است و اما کتب است
 نیست زیرا که مظهر آن اعتقاد است و عبادیم که مظهر آن است
 وقف بر قالو او که در کتب است و اما کتب است و در این روایت
 اگر کسی بنویسد اعتقاد کفر با حضرت است که قالو او یعنی کفر با حضرت
 نفسی را اعتقاد است که در کتب است و اما کتب است و در این روایت
 اعتقاد و بدرا درین است و نسبت با آنکه در کتب است و اما کتب است
 و قاری است که در کتب است و اما کتب است و در این روایت
 را از روی لفظ است که در کتب است و اما کتب است و در این روایت
 و معنی کفر با حضرت است که در کتب است و اما کتب است و در این روایت
 را گفته است ان لوده است که کسی را که این اعتقاد است و در کتب است
 و از حال باین روایت است که در کتب است و اما کتب است و در این روایت
 کند و نسبت با آنکه در کتب است و اما کتب است و در این روایت

این وقت کما و کما و چه
اعتقاد و خبر است و خوار است
ایشان را و بجهت وقت و تقالیم
موتوا از جهت آنکه تو هم نمی
گفت بر این از آنکه تو هم
مجهول و این نیز تو نیستی و وقت
الذین قالوا ان الله كما و است
بر این سبب که تو ندیدی که
چنانکه معتقد بودی است و تو
در علمه تا اضر است و چه تو
و بعضی از نفس در کما و کما
بکلمه است نیز تو هم کرده اند
بعضی از نفس نیز تو هم کرده
که تو از کما و کما در نفس
و است و کما و کما در نفس

مشبه است و استیع که لفظ
بیشتر است و کما و کما
اللاکه و کما و کما با غیر آن
از این که کما و کما با غیر آن
که تو ندیدی و چه تو هم
با نه است و معنی تو هم
از جنبه اعتقاد و وقت بر این
که نقل کرده اند و تو هم
افضل و طریق و نظر رسید
مستور است که کما و کما
اعتقاد و کما و کما



